كلمة

الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير وليم حبيب

أمين عام وزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة

أمام

اللجنة الثالثة

البند ٢٨ (أ): النهوض بالمرأة

الدورة الخامسة والستين من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في : ١٢/١٠/٢٠١٠

السيد الرئيس،

- نهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الثالثة ، ونتطلع إلى التعاون في ظل رئاستكم لتحقيق الأهداف التي ننشدها جميعاً.

- كما نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

- يمثل العام ٢٠١٠ محطة أساسية في موضوع تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، فخلاله نحتفل بالذكرى الخامسة عشر لاعتماد إعلان ومنهج عمل بكين ، و الذكرى العاشرة لاعتماد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الـ٢٣ للجمعية العامة حول المرأة، وكذلك الذكرى العاشرة للأهداف الإنمائية للألفية. نرى في هذا الإطار أن تحقيق السلام هو ضروري لتنفيذ منهج عمل بيجين والأهداف الإنمائية. و نود أن نلفت بشكل خاص إلى حقوق المرأة التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي ، وأهمية ضمان حقوقها غير القابلة للتصرف ومعاقبة مرتكبي أي انتهاكات ضدها.

- هناك إدراك متزايد سواء لدى الحكومات أو المجتمع المدني بأن تمكين المرأة له تأثير قوي ومضاعف على إنتاجية المجتمع ككل وعلى النمو الاقتصادي، لأن المرأة تشكل نصف المجتمع. وعليه نحن على قناعة بأن القدرة الكاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع معين لا يمكن أن تتحقق ما لم يتمتع النساء والرجال في هذا المجتمع بحقوق كاملة ومتساوية ، بما يتيح الاستفادة القصوى من قدراتهم. وبالتالي فإن المساواة بين الجنسين التي هي هدف بحد ذاته، هي أيضاً وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ، وتالياً السلام والأمن.

- على صعيد آخر، نرى من الضروري مراعاة وتفعيل المنظور الجنساني في كل أنشطة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نعتبر إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة انجازا هاما يعزز التعامل مع قضايا المرأة داخل المنظمة بطريقة متسقة وموحدة تحت قيادة الرئيسة Michelle Bachelet التي نهنؤها على تعيينها ونرحب بالأولويات الأربع التي حدّدتها البارحة للأشهر الثلاثة القادمة لولايتها.

- ونحن نعرب عن تقديرنا لمختلف المبادرات التي قامت بها الأمم المتحدة للمساهمة في القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز على الصعيد الوطني والدولي في هذا المجال ، لا تزال هناك تحديات عديدة. إذ أن العنف الذي تتعرض له النساء بصورة روتينية في عدد من

أنحاء العالم يشكل أحد أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في يومنا هذا، علماً أن هذه الإنتهاكات لا تعرف حواجزَ جغرافية أو ثقافية. والإحصاءات في هذا المجال مذهلة: اذ يُحْرَم عدد كبير من الفتيات من اللقاح والتعليم والعناية الطبية بسبب التمييز الجنسي.إن النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٤ سنة هنّ أكثر عرضة للتشويه أو القتل نتيجة أعمال عنف يتعرضنَ لها من قبل الرجال، منه من جرّاء الحروب والسرطان والملاريا وحوادث السير مجتمعةً!!

-مما يحتم تكثيف الجهود لمحاسبة مرتكبي هذه الإنتهاكات وتوفير العدالة وإعانة الضحايا. ونؤيد في هذا الإطار الحملة الدولية التي أطلقها الأمين العام تحت عنوان "الإتحاد في سبيل إنهاء العنف ضد المرأة" بحلول عام ٢٠١٥.

- أما في موضوع النساء في النزاعات، فإن لبنان يرى أنه يجب أن يكون للمرأة دور رئيسي في استعادة وتوطيد السلام وإعادة الإعمار. تشكل في هذا الصدد الذكرى العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥(٢٠٠٠) فرصة لتكثيف الجهود في سبيل تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من النزاعات، وزيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية، وفي حل النزاعات، كما في عمليات السلام وإنعاش الاقتصاد.

- على الصعيد الوطني تشكّل مكافحة العنف ضد المرأة هدفاً رئيسياً بالنسبة للحكومة اللبنانية التي تتبع نهجاً شاملاً لهذه المسألة عبر إزالة الإفلات من العقاب ومحاكمة أولئك الذين يرتكبون أعمال العنف ، فضلا عن حماية وإعادة تأهيل الضحايا. وعلى هذا الأساس، وافقت هذه الحكومة مؤخراً على مشروع قانون يجرّم العنف الأُسَري بكافة أشكاله، ويُنشئ وحدة متخصصة للاهتمام بهذه الانتهاكات، كما يقدّم الحماية والتأهيل للضحية. أما فيما يخص سائر الانجازات المحققة من قبل القطاعين الرسمي والأهلي في هذا المجال، فتتلخص بمجموعة من التدابير الوقائية والحماية الموزعة بين الوزارات المختصّة، لاسيما وزراة الشؤون الاجتماعية وبعض مؤسسات المجتمع الأهلي والهيئات ذات الطابع التحالفي التي تضم عدداً من المنظمات غير الحكومية.

- كما أننا نؤمن بأن التعليم للنساء والفتيات أمر أساسي للقضاء على الفقر ، حيث يساهم في تحسين الوضع الصحي للأسرة ، ويؤدي إلى خفض معدلات وفيات الأمهات وإبطاء النمو السكاني. وهو يكسر حلقات الفقر حيث يمكّن المرأة اقتصادياً ويسمح لها بالحصول على عملٍ لائق. وقد ثبت عبر التجربة أن التعليم هو أيضاً أداة هامة للغاية للتصدي للعنف ضد المرأة حيث يجعل المرأة عامل تغيير من أجل خير مجتمعها. وانطلاقاً من هذه القناعة، فان الدولة اللبنانية ملزمة بتوفير التعليم لجميع المواطنين، وذلك التزاما

بالدستور اللبناني والاعلان العالمي لحقوق الانسان وشرعة حقوق الطفل. وقد سجل معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في لبنان فارقاً ايجابياً من ٩١،٥ في المائة في سنتي ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٩٧،١ في المائة في سنتي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ومعدلات الالتحاق بالمدارس بالنسبة للذكور والإناث متقاربة حيث هي ٩٨،٣% للفتيان و٩٣،٨% للفتيات.

- وفي الختام ، ستواصل الحكومة تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة لتمكينها من تحقيق إمكاناتها الكاملة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبنان كما ستسعى للأخذ بالمنظور الجنساني في صياغة السياسات والبرامج.

شكراً السيد الرئيس